التصحر وشح المساعدات المالية الحكومية يهددانهم بخسارة المزيد من أراضيهم المنتجة

مزارعو العراق يعانون جفاف المياه والتمويل

بغداد – "وكالات" : تهدد أزمة الجفاف وشح المساعدات المالية الحكومية، المزارعين العراقيين بخسارة المزيد من أراضيهم المنتجة بسبب التصحر وارتفاع ملوحة التربة، ما ينذر بأزمة غذائية خلال الفترة المقبلة.

وبات العراق بسبب الارتفاع المستمر في درجات الحرارة وتزايد نقص المياه من عام لآخر بين أكثر خمس دول في العالم عرضة لتأثيرات التغير المناخي، وفقا للأمم المتحدة.

وتواجه "بلاد الرافدين" انخفاضا كبيرا في مستوى مياه نهري دجلة والفرات، وهو ما تعزوه السلطات العراقية إلى سدود تبنيها إيران وتركيا فضلا عن شح الأمطار.

وفي منتصف يوليو الماضي، حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو"، من أن الواقع الزراعي في العراق يدعو لقلق كبير، مشيرة إلى أن البلد أحد أكثر المناطق تضررا من تغير المناخ ونقص المياه وأنه يحتاج إلى مساعدات غذائية خارجية.

جفاف التمويل الحكومي

وبالتزامن مع الصعوبات الكبيرة الي يواجهها القطاع الزراعي بسبب شح المياه، تبرز قضية جفاف التمويل الحكومي أيضا ما يزيد الوضع سوءا.

فرغم أن الإيرادات النفطية قفزت في الأشهر الأخيرة، لتصل إلى قرابة 11 مليار دولار في بعض الأشهر، إلا أن البلد ما زال مشلولا بفعل تعذر إقرار الموازنة المالية للعام الحالي، وعدم التمكن من إطلاق أي مبالغ للمشاريع الاستثمارية أو التنموية.

ويقضي الدستور العراقي بأن حكومة تصريف الأعمال كما هو الحال في حكومة مصطفى الكاظمي، لا يحق لها إقرار الموازنات أو صرف الأموال إلا ما يتعلق بالمرتبات الشهرية للموظفين والموازنات التشغيلية للمشاريع الخدمية كالماء والكهرباء.

ولتسيير الأعمال أقر البرلمان في مطلع يونيو الماضي قانون "الأمن الغذائي الطارئ" ليكون بديلا عن الموازنة المالية للعام 2022 التي تعطل إقرارها بسبب الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد.

وتقول وزارة الزراعة إنها عملت على توفير مبالغ لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي وتطويره من خلال هذا القانون، بينما يشدد فاعلون في القطاع الزراعي وخبراء اقتصاد على أن المزارعين يعانون من عدم صرف أي مبالغ فضلا عن الأضرار البيئية الكبيرة.

ويؤكد رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية حسن التميمي، لـ"العربي الجديد"، أن القطاعات الزراعية تعيش أخطر مراحلها، لما تشهده من نقص كبير في كل الوسائل.

مخصصات القطاعات الزراعية

وينتقد التميمي، إجراءات وزارة الزراعة تجاه تطبيق صرف مخصصات القطاعات الزراعية من قانون "الأمن الغذائي الطارئ"، حيث من المقرر أن تصرف 300 مليار دينار على الأسمدة و400 مليار دينار لتغطية نفقات واستصلاح باقي القطاعات الزراعية، إلا أنها لم تُصرف لغاية الآن.

ويقول إن تأخير صرف التخصيصات المالية فاقم أزمة الزراعة، وبات الأمر ينذر بخطر كبير سيؤدي إلى نتائج كارثية، لأن القطاعات الزراعية بحاجة إلى موازنات خاصة ووضع خطط واقعية وتطوير لمشاريع الري الحديثة.

بدوره، يرى رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية في بغداد جعفر الموسوي، في تصريح لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، أن أموال قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي الذي جرى التصويت عليه في مجلس النواب لم يساهم أبداً في دعم القطاعات الزراعية، ولم تصل أي مبالغ مالية لدعم الفلاحين من هذا القانون.وينتقد الموسوي "غياب دور الحكومة في التفاوض مع الدول المتشاطئة مع العراق لغرض فتح المياه التي قطعتها إيران بشكل كامل، فضلا عن عدم تجهيز تركيا بالحصة المتفق عليها مع العراق".ويشير إلى عدم توفر مستلزمات الإنتاج من الأسمدة الكيماوية والبذور واللقاحات، ما ينذر بانهيار الزراعة العراقية، مضيفا أن الزراعة في البلدان الأخرى تعتبر عاملا أساسيا يساعد في تعزيز قوة الاقتصاد الوطني، لكن في العراق هذا الأمر غير ممكن لأن الفلاح لا يمتلك المال للزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني.

لكن وكيل وزارة الزراعة مهدي الجبوري قال في تصريحات صحافية أخيراً، إن المبالغ المالية التي توفرت من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي استخدمت لدعم الأسمدة والبذور والمبيدات واللقاحات والأدوية البيطرية، بالإضافة إلى تمويل عدة مشاريع لمكافحة التصحر.

وأشار الجبوري إلى أن القانون دعم المزارعين من خلال توفير مبالغ لشراء أسمدة "اليوريا والداب" والتي ستوزع خلال حملة الاستزراع الشتوي بدءاً من شهر أكتوبر المقبل.

قانون الأمن الغذائي الطارئ

وتضمن قانون "الأمن الغذائي الطارئ"، تخصيص 25 ترليون دينار "حوالي 17 مليار دولار" لتأمين احتياجات البلاد الرئيسية من الطاقة "الكهرباء والغاز" والقمح والمواد الأساسية الأخرى، فضلا عن تأمين مفردات الحصة التموينية الشهرية للمواطنين، ودعم شبكة الرعاية الاجتماعية الخاصة ببرنامج التخفيف من الفقر.لكن زهرة هادي، أستاذة الاقتصاد الزراعي في جامعة بغداد، تقول إن قطاع الزراعة تعرض للإهمال في جوانب كثيرة، منها شح الموارد المائية، وفتح باب استيراد المنتجات الزراعية دون قيود.أضافت زهرة أن هذا الإهمال يهدد بالقضاء على النشاط الزراعي وهجرة الأيدي العاملة إلى المدن وازدياد البطالة وما يتبعه من مشاكل اجتماعية.

المزارعون العراقيون يواجهون كارثة بسبب التصحر وارتفاع ملوحة التربة

"فاو" : واقع هذا البلد الزراعي يدعو لقلق كبير وهو أحد أكثر المناطق تضررا من تغير المناخ ويحتاج إلى مساعدات غذائية خارجية

الإيرادات النفطية قفزت أخيرا إلى 11 مليار دولار شهريا لكن الدولة لا تزال مشلولة بفعل تعذر إقرار الموازنة المالية للعام الحالي

انعكاسات صراع روسيا أوكرانيا أغرقت الاقتصادات الكبرى في ركود وتضخم لم تشهدهما منذ الحرب العالمية الثانية

أكبر مليارديرات العالم يحصون خسائرهم: 227 مليار دولار حتى سبتمبر

من بين العشرة الأكثر ثراء لم ينجُ من هبوط ثروته خلال الأشهر التسعة الأولى من 2022 سوى الهندي غوتام أداني

أغنى أغنياء العالم طالتهم خسائر كبيرة جدا خلال الفترة الأخيرة

أداني ربح 72.6 مليار دولار ليصل إجمالي ثروته إلى 148 مليارا ويتربع في المرتبة الثانية بين أغنى 500 شخصية في العالم

الدولار عند أعلى مستوياته في 20 عاماً قبل قرار رفع الفائدة

العالم حبس أنفاسه في انتظار قرار البنك الفيدرالي

يعد عام 2022 من السنوات القاسية على أثرياء العالم. تداعيات فيروس كورونا لا تزال تؤثر على الأسواق، أزمة أسعار الطاقة تضرب سلاسل الإنتاج، وانعكاسات الحرب الروسية على أوكرانيا تغرق الاقتصادات في ركود مصحوب بمستويات تضخم لم تشهدها البلدان الكبرى منذ سنوات الحرب العالمية الثانية.

واقع يمكن قراءته جلياً في الخسائر التي تضرب أثرى أثرياء العالم، بحيث هبطت ثروة 9 من بين العشرة الأوائل بقيمة 226.7 مليار دولار خلال 9 أشهر فقط منذ بداية العام الحالي. والخاسرون كثر في لائحة "بلومبيرغ" للـ 500 ملياردير في العالم، ويتوزعون على قطاعات مختلفة.

حصة العرب

في حساب الثروات توجد حصة للمليارديرات العرب ضمن مؤشر "بلومبيرغ". حيث زادت ثروة الإماراتي عبد الله الغرير 87.6 مليون دولار إلى 4.84 مليارات دولار، فيما تراجعت ثروة ابن بلده الإماراتي يوسف علي 162 مليون دولار إلى 5.79 مليارات دولار.وفيما زادت ثروة المصري ناصف ساويرس 94.9 مليون دولار إلى 6.6 مليارات دولار، تراجعت ثروة السعودي الوليد بن طلال 480 مليون دولار إلى 16.4 مليار دولار، فيما أكبر الخاسرين بين المليارديرات العرب في لائحة "بلومبيرغ" هو السعودي محمد العمودي الذي هبطت ثروته 1.47 مليار دولار إلى 5.24 مليارات دولار.

ثروات هبطت وواحدة زادت

ومن بين العشرة الأكثر ثراء في العالم، لم ينجُ سوى ملياردير واحد من هبوط ثروته خلال التسعة أشهر الأولى من 2022، لا بل أن الملياردير الهندي غوتام أداني ربح مبلغاً ضخماً بقيمة 72.6 مليار دولار خلال هذه الفترة، ليصل إجمالي ثروته إلى 148 مليار دولار ويتربع في المرتبة الثانية بين أغنى 500 شخصية في العالم وفق مؤشر "بلومبيرغ" للمليارديرات. وغوتام هو مؤسس مجموعة Adani، أكبر مشغل للموانئ في الهند، وتعد مجموعة البنية التحتية في أحمد أباد أيضاً أكبر منتج وتاجر للفحم الحراري في الهند.

أما الخاسرون التسعة، فيتقدمهم الأميركي جيف بيزوس، مؤسس أمازون، أكبر بائع تجزئة عبر الإنترنت في العالم، حيث هبطت ثروته 44.4 مليار دولار إلى 148 مليار دولار. ويليه الفرنسي برنارد آرنو صاحب علامة لويس فيتون وأكبر صانع للسلع الفاخرة في العالم بخسارة 38.7 مليار دولار، ومن ثم الأميركي لاري بايج بخسارة 33.5 مليار دولار.

والقائمة تطول لتطاول إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا، وبيل غيتس مؤسس شركة مايكروسوفت، ووارن بافت، وسيرغي برين، وكذا لاري إليسون، وموكيش أمباني، وستيف بالمر.

أكبر الخاسرين والرابحين

ورغم حجم خسائرهم الكبيرة، إلا أن المليارديرات العشرة الأوائل ليسوا الأكثر ربحاً وخسارة من بين قائمة الـ500 ملياردير في العالم. حيث إن الفرنسي من أصل لبناني رودولف سعادة وعائلته (قطاع الشحن البحري) حقق زيادة في الأرباح بلغت 176% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، لتصل ثروته إلى 16.5 مليار دولار. كذا قفزت ثروة البرازيلي أندريه أستيفيس (القطاع المالي) 155% إلى 6.85 مليارات دولار، والسويسري غولامي بوساز (قطاع التكنولوجيا المالية) 153% إلى 19.4 مليار دولار، إضافة إلى الهندي غوتام أداني (موانئ، عقارات، فحم) الذي زادت ثروته 94% إلى 148 مليار دولار، ومن ثم الأميركي جيفري هيلدبراند (قطاع الطاقة) بنسبة 85% إلى 11.9 مليار دولار.

أما أكبر الخاسرين فهو الأميركي أرنيه غارسيا (قطاع السيارات المستعملة) الذي انخفضت ثروته 67% إلى 4.9 مليارات دولار، وبعده الكندي من أصل صيني شاغبينغ زهاو (العملات الرقمية) الذي خسر من ثروته 67% إلى 32 مليار دولار، فالصينية يانغ هويان (عقارات) التي تراجعت ثروتها 62% إلى 8.89 مليارات دولار، وبعدها الروسي فيكتور فيكسلبرغ (قطاع الألمنيوم) بتراجع 59% إلى 7.53 مليارات دولار. وأخيراً الصينية زهو كوينفيه (قطاع التكنولوجيا) التي انخفضت ثروته 58% إلى 5.01 مليارات دولار.

واشنطن – "وكالات" : في الساعات الأخيرة قبل إعلان قرار البنك الفيدرالي المتوقع برفع الفائدة على أمواله، استكملت مؤشرات الأسهم.

والسندات الأميركية ارتفاعها البسيط، الذي بدأ قبيل نهاية تعاملات الثلاثاء، وواصل الدولار الأميركي استقراره عند أعلى مستوياته في ما يقرب من عشرين عاماً.

ومرة أخرى يستفيد الدولار من التوترات الجيوسياسية، بعد إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التعبئة الجزئية لقواته المسلحة للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، وتجديد تلويحه بالخيار النووي، لتشهد رؤوس الأموال تدفقاً من اليورو، الذي عاود سعره الانخفاض تحت مستوى 99 سنتاً أميركياً، باتجاه العملة الخضراء، الملاذ الآمن للجميع وقت العاصفة.

وتوالت التدفقات أيضاً من الإسترليني والين واليوان باتجاه الدولار، ليرتفع مؤشر سعره أمام مجموعة من عملات أكبر اقتصادات العالم لأعلى مستوى منذ عام 2002، في أعقاب انتهاء أزمة فقاعة الإنترنت والفضائح المحاسبية، وبداية واحدة من أقوى فترات الاقتصاد الأميركي.

وتزامناً مع تلك التحركات، كانت مكاسب مؤشرات الأسهم الرئيسية في وول ستريت في حدودٍ نصف بالمائة، انتظاراً لكلمات جيرومي باول، رئيس البنك الفيدرالي، المنتظرة بعد إعلان القرار، في حدودٍ الساعة الثانية ظهراً بتوقيت واشنطن.

وفي الساعات الأولى من صباح أمس، ارتفعت أصول الملاذ الآمن الأخرى، مثل الذهب وسندات الخزانة الأميركية، بعد تعليقات بوتين، كما قفزت أسعار النفط بشكل حاد. وجددت تصريحات الرئيس الروسي المخاوف بشأن إمدادات النفط، فارتفع سعر البرميل من خام برنت المعياري بأكثر من 2.5% إلى ما فوق 93 دولارًا للبرميل، كما ارتفعت عقود خام غرب تكساس (WTI) الآجلة بما يقرب من 3%، لتسجل 86.29 دولارًا.

وتجنباً لصدمات تقلب سعر الفائدة في يوم عاصف مثل أمس الأربعاء، أعاد المستثمرون اكتشاف المعادن النفيسة، حيث ارتفع سعر العقود المستقبلية للذهب بنسبة 0.6%، وللفضة بنسبة 1.4%، قبل فتح الأسواق، ثم ليرتدا إلى أسفل بعض الشيء مع بدء التعاملات.

وصباح الأربعاء أيضاً، أعلنت رابطة مصرفيي القروض العقارية ارتفاع متوسط معدل الفائدة المطبق على تلك القروض الأسبوع الماضي لأعلى مستوى له منذ عام 2008، وقت ذروة أزمة الرهون العقارية التي تسببت في الأزمة المالية الكبرى، مسجلاً 6.25%.وارتفع متوسط الكلفة الشاملة لقروض الرهن العقاري لمدة 30 عاما في شهر يونيو الماضي لأكثر من 6.5% للمرة لأولى منذ عام 2008، الذي شهد ذروة أزمة الرهون العقارية، قبل أن يعاود الانخفاض نسبياً لفترة محدودة تحت 5% خلال الشهرين الماضيين، ثم ليعاود الارتفاع مع تشديد لهجة مسؤولي البنك الفيدرالي في ما يتعلق بالإبقاء على معدلات الفائدة المرتفعة لفترات ممتدة.